الأمم المتحدة

A/70/418

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٧٩ (أ) من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص الجامع

نتشرف بأن نحيل إليكم التقرير المرفق عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، الذي يبين في الفرع الثاني التوصيات المتفق عليها لتقديمها إلى الدورة السبعين للجمعية العامة. وقد اجتمع الفريق العامل المخصص في مقر الأمم المتحدة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عملا بالفقرة ٢٦٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ٧٩ (أ).

(توقيع) جواو ميغيل مادوريرا
(توقيع) فرناندا ميليكاي

061115 231015 15-17648 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية — الاقتصادية

أولا - المناقشات

١ - عملا بالفقرة ٢٦٤ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٥، عقد الاجتماع السادس للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية — الاقتصادية، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - وافتتح الاجتماع الرئيسان المشاركان للفريق العامل جواو ميغيل مادوريرا (البرتغال) وفرناندا ميليكاي (الأرجنتين). وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني بملاحظات افتتاحية باسم الأمين العام.

٣ - وحضر الاجتماع ممثلو ٥١ دولة عضوا، ودولة واحدة غير عضو، و ٩ منظمات حكومية دولية وهيئات أخرى، و ٣ منظمات غير حكومية[(١)].

٤ - وحضر الاجتماع أيضا أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٠٩ من القرار ٦٥/٣٧ التالي ذكرهم: لورنا إنيس (بربادوس)، وألان سيمكوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وإنريك مارشوف (الأرجنتين)، وبياتريس بادوفاني فيريرا (البرازيل)، وجيك كيرتس رايس (كندا)، وجوينغ وانغ (الصين)، وبيمان إغتسادي — أراغي (جمهورية إيران الإسلامية)، وشون أو. غرين (جامايكا)، ورينسون رووا (كينيا)، وهيلبيكونيدا ب. كالومبونغ (الفلبين)، وتشول بارك (جمهورية كوريا)، وعثمان كيه كامارا (سيراليون)، وجوشوا توهومواير (أوغندا).

٥ - وأتيحت للاجتماع الوثائق الداعمة التالية: جدول الأعمال المؤقت، وجدول الأعمال المؤقت المشروع، ومخطط صيغ الاجتماعات، وتنظيم الأعمال المقترح، وموجز التقييم البحري المتكامل العالمي الأول (انظر A/70/112).

٦ - وأقر الفريق العامل جدول الأعمال (انظر المرفق الأول)، ووافق على تنظيم الأعمال بالصيغة التي اقترحها الرئيسان المشاركان. وأدلى عدد من الوفود ببيانات عامة وأعلنت بعض

(١) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأسماء المشاركين في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية (www.un.org/Depts/los/global_reprting/global_reporting.htm).

الوفود أنها أسهمت أو تنوي الإسهام في الصندوق الاستئماني للتبرعات بغرض دعم أعمال العملية المنتظمة.

٧ - وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، أحاط الفريق العامل علما بتقرير المكتب بصيغته التي عرضها الرئيسان المشاركان.

٨ - وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، قدم مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار إفادة عن حالة الصندوق الاستئماني للتبرعات، وأعرب عن شكره لحكومات أيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والصين، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا على التبرعات التي قدمتها منذ الاجتماع السابق للفريق العامل في آذار/مارس ٢٠١٤، والتي أتاحت لخبراء من بلدان نامية أن يحضروا الاجتماع. وجرى تنبيه المندوبين إلى أنه لن يتسنى تقديم نفس المستوى من المساعدة المالية إلى خبراء لحضور اجتماعات العملية المنتظمة في المستقبل ما لم يتوافر تمويل إضافي.

النظر في التقييم البحري المتكامل العالمي الأول، بما في ذلك موجزه

٩ - نظر الفريق العامل في التقييم البحري المتكامل العالمي الأول في إطار البند ٥ من جدول الأعمال. وقدم فريق الخبراء إلى الفريق العامل، في ذلك الصدد، عرضاً للتقييم، بما في ذلك عملية إعداده. وقدم فريق الخبراء نبذة تاريخية موجزة عن العملية المنتظمة، وحدد الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة من التقييم، وعدَّد الثغرات المعرفية والثغرات في مجال بناء القدرات المذكورة في التقييم. وفيما يتعلق بالموجز، كانت المواضيع الرئيسية هي ما يلي:

(أ) الآثار التي تنجم عن تغير المناخ وما يرتبط به من تغيرات في الغلاف الجوي على المحيطات؛

(ب) التحديات بالنسبة للموارد البحرية الحية؛

(ج) الأمن الغذائي وسلامة الأغذية؛

(د) استقطاب بؤر التنوع البيولوجي للأنشطة البشرية؛

(هـ) تزايد وتضارب المطالب على حيز المحيطات؛

(و) تزايد المدخلات من المواد الضارة؛

(ز) الآثار التراكمية للأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي؛

(ح) التفاوت في توزيع منافع المحيطات وأضرارها؛

(ط) الإدارة المتكاملة للأنشطة البشرية؛

(ي) الحاحية التصدي للتهديدات التي تتعرض لها المحيطات.

١٠ - وأدلى عدد من الوفود ببيانات عامة بخصوص إعداد التقييم وموجزه، فضلا عن النجاح في إتمام الدورة الأولى للعملية المنتظمة.

١١ - ورحبت وفود كثيرة بالتقييم وأعربت عن شكرها لفريق الخبراء، ومجموعة الخبراء، وجميع الآخرين الذين شاركوا في إعداد التقييم وفي إتمام الدورة الأولى للعملية المنتظمة. وأعربت وفود عن شكرها للرئيسين المشاركين ولأعضاء المكتب لما قاموا به من عمل. وذكر أحد الوفود على وجه الخصوص التحديات المستمرة التي تواجه المكتب لتوليه تدريجيا مزيدا من المسؤوليات إضافة إلى المسؤوليات التي كانت متصورة في البداية. وأثنت وفود عديدة أيضا على عمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار كأمانة للعملية المنتظمة. واعترفت وفود عديدة أيضاً بالدعم الذي قدمته أمانات منظمات حكومية دولية أخرى، لا سيما اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٢ - وذُكر أن التقييم يقدم تقريراً شاملاً عن حالة محيطات العالم. وذكرت عدة وفود أنه يوجه رسائل واضحة وقوية بشأن حالة البيئة البحرية والتحديات المرتبطة باستخدامها. وقيل إن التقييم يبرز أيضا ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة ومتكاملة لفهم الضغوط الناجمة عن النشاط البشري ومعالجتها. وذُكر أيضا أن قيمة التقييم محدودة بدرجة أكبر على الصعيد الإقليمي، لأن الترتيبات القائمة لتوفير تقييمات ومشورة علمية تبدو أكثر تطوراً، على الأقل في منطقة شمال المحيط الأطلسي وفي منطقة القطب الشمالي.

١٣ - وذكرت وفود أن التقييم يُقصد به أن يكون خط أساس ونقطة مرجعية لإجراء تقييمات في المستقبل على الصعيدين العالمي والإقليمي وأن الدورات اللاحقة ستقيم الاتجاهات. وشُدد على أن التقييم يوفر للمجتمع الدولي للمرة الأولى خطوط أساس بشأن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية — الاقتصادية، ويحدد الاحتياجات في مجال بناء القدرات، والثغرات المعرفية.

١٤ - وأكدت وفود مجدداً أن التقييم يُقصد به أن يوفر أساساً علمياً للقرارات المتعلقة بالسياسات، لا أن يقدم توصيات بشأن الإدارة، ولا أن يحلل نجاح السياسات الحالية. وذكر أحد الوفود أهمية أن يكون التقييم ذا صلة بالموضوع ومشروعاً وذا مصداقية ومستنداً إلى أفضل العلوم المتاحة.

١٥ - وأعربت وفود أخرى عديدة عن رأي مفاده أن الطريقة التي يجري بها العمل العلمي وتوجيه العملية من جانب الدول الأعضاء يبدو أنها نجحت بإبقائها على تمييز بين العمل العلمي ووضع السياسات. وأشار البعض إلى أن قيمة التقييمات التي تُعد في إطار العملية المنتظمة ينبغي ألا تكون قيمة علمية فحسب، لأن التقييمات يجب أن توفر أساساً وجيهاً لعمليات وضع السياسات وصنع القرارات وأن تعزز تلك العمليات.

١٦ - وذُكر أيضا أن نوعية العمل العلمي، إلى جانب مشاركة علماء من مختلف أنحاء العالم على نطاق واسع، تضفي مشروعية ومصداقية على العملية، مع مراعاة ضرورة استمرار تعزيز النوعية العلمية. وذكر أحد الوفود، في ذلك الصدد، وجود اختلافات كبيرة بين بعض فصول التقييم، من حيث النوعية العلمية، والطول، ومستوى التفصيل.

١٧ - وكان هناك تشديد على أهمية تعميم التقييم على نطاق واسع من أجل تعزيز أثره على صنّاع القرار. ورئي أن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في ذلك الصدد، وكذلك في مساعدة الجمعية العامة على معالجة استنتاجات التقييم وتحليل الثغرات.

١٨ - وأعربت بعض الوفود عن الأمل في أن يعزز التقييم أهمية المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة وأن يبرز الدور الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مناطق كبيرة من محيطات العالم.

١٩ - وذُكر أن المواضيع العشرة التي نُظم التقييم تحتها لا تعكس فقط أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه أوجه هشاشة معينة، بل تشمل أيضا قضايا ينبغي أن تكون محط اهتمام جميع الدول. وذُكر كذلك أن استخدام المحيطات ومواردها وإدارتها على نحو مستدام يمثلان جانباً رئيسياً من جوانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو الذي ينعكس في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، وشدد عدد من الوفود على الدور الداعم الذي يمكن أن يؤديه التقييم في تنفيذ الهدف ١٤. وأُعرب عن رأي مفاده أن هناك أهدافا أخرى للتنمية المستدامة لها صلة أيضا بالموضوع.

٢٠ - وذكرت وفود متعددة أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون نقل التكنولوجيا، وأن الحاجة لا تزال قائمة إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال نقل المعرفة أو آليات مناسبة أخرى، على تعزيز قدرتها على إجراء تقييمات وطنية.

٢١ - وأعربت وفود عديدة عن القلق لندرة الموارد المالية من أجل العملية المنتظمة، مشيرة إلى أنها أيدت النظر في تخصيص موارد من خلال الميزانية العادية. وذكرت ضرورة إجراء تكيفات بسبب نقص الموارد ذلك، من قبيل اقتصار الترجمة التحريرية بجميع اللغات الرسمية على الموجز فقط. وذكرت في ذلك الصدد تأييدها المتواصل لتوفير موارد إضافية لمواصلة تعزيز قدرة الشعبة، وبخاصة مواردها البشرية، لتمكينها من مواصلة توفير النوعية العالية الحالية لعملها كأمانة للعملية المنتظمة. وأشارت بعض الوفود إلى أهمية الصندوق الاستئماني للتبرعات بغرض دعم الأعمال المضطلع بها في العملية المنتظمة وأعلنت أنها قد ساهمت في الصندوق. وذكرت عدة وفود أنها تنظر في توسيع نطاق الدعم التقني والمالي الذي قدمته للتقييم الأول، مع تشجيعها لإجراء مناقشة بشأن زيادة كفاءة العملية المنتظمة من حيث التكلفة. وذكر أحد الوفود، مع إقراره بضرورة كفاءة العملية من حيث التكلفة، أن الدورة الأولى أسفرت عن نتيجة لا تشوبها شائبة رغم أنها كانت ممولة من التبرعات وجرى العمل فيها في حدود الموارد المتاحة. ولكن عدة وفود شددت على أن ذلك النموذج لا يمكن استدامته في الدورات المقبلة وأن وجود مخصص في الميزانية أمر هام لاستمرار العملية المنتظمة.

٢٢ - وذُكر أن العملية المنتظمة اعتمدت على التزام الأوساط العلمية. وأشارت بعض الوفود إلى أنها ساهمت بخبراء في الفريق وفي مجموعة الخبراء.

النظر في الدروس المستفادة وطريق المضي قدما للعملية المنتظمة

٢٣ - نظر الفريق العامل في البندين٦ و ٧ من جدول الأعمال معا، بهدف تناول الدروس المستفادة بالاقتران مع طريق المضي قدما. ودعا الرئيسان المشاركان منسقّي فريق الخبراء إلى تقديم تقرير عن التقييم الذاتي الدوري لفريق الخبراء لأعماله من أجل تحسين أدائه، بما يشمل الدروس التي استفادها الفريق أثناء الدورة الأولى للعملية المنتظمة. وأحاط الفريق العامل علما، أثناء المناقشات، بالرسالتين المؤرختين ١١ أيار/مايو و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهتين من المنسقين إلى الرئيسين المشاركين (انظر المرفق الثاني). وطلب أيضا إلى أمانة العملية المنتظمة أن تقدم لمحة عامة مختصرة عن الدروس التي استفادتها.

٢٤ - وذكر المنسقان الافتقار إلى الموارد وأثره على الدورة الأولى للعملية المنتظمة، وأشارا إليه في الرسائل التي وجّهاها إلى الرئيسين المشاركين. وسلطت الأمانة الضوء بوجه خاص على الموارد المحدودة التي اقتضت الضرورة إعادة توزيعها في تنظيم اجتماعات الفريق العامل المخصص الجامع والمؤسسات القائمة؛ وتنظيم حلقات العمل في المناطق؛ وتقديم الدعم إلى المنسقين والأعضاء الرئيسيين في إعداد التقييم؛ وإحالة التقييم إلى الدول الأعضاء والمنظمات

الحكومية الدولية والمستعرضين الأقران لإبداء تعليقاتهم عليه؛ واستعراض الموجز والفصول المنقحة وصولا إلى إكمال النص الأولي غير المحرر؛ وإدارة الصندوق الاستئماني للتبرعات، بما في ذلك جمع الأموال.

٢٥ - وفيما يتعلق بطريق المضي قدما، أشارت الأمانة إلى الأنشطة التي ستنفذ فيما يتعلق بالتقييم الأول، من قبيل الترويج له؛ وتعميمه على الكيانات والعمليات ذات الصلة المعنية بوضع السياسات ؛ وتقديم العروض في المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة والمحافل الأخرى؛ وإجراءات المتابعة المتعلقة بالاحتياجات في مجال بناء القدرات على النحو المحدد في التقييم ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة؛ والتحضير لقيام مطبعة جامعة كيمبريدج بنشر التقييم.

٢٦ - وأعربت وفود عن شكرها لفريق الخبراء على تقريره وعلى الدروس المستفادة التي سلط الضوء عليها، وإلى الأمانة العامة على ما قدمته من معلومات. وذكرت وفود أيضا أن مناقشة الدروس المستفادة تفيد في صقل وتحسين بعض جوانب العمل، بهدف الشروع في دورة ثانية.

٢٧ - وأعربت وفود عن تأييدها للدورة الثانية للعملية المنتظمة. وذكر أحد الوفود وجود حاجة إلى وقت معقول قبل تفعيل تلك الدورة، من أجل توخي العناية في استعراض وتخطيط ونشر المعلومات عن نتائج الدورة الأولى. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن مدة الدورة الثانية ونطاقها وأهدافها والمبادئ التوجيهية التي ستسري عليها ينبغي أن تتيح استخدام التقييم الثاني من أجل دعم وضع السياسات على مختلف المستويات الجغرافية، وينبغي أن تتضمن إشارات صريحة إلى التقييمات الإقليمية وروابط تحيل إليها.

٢٨ - وذكّرت وفود بأن الجمعية العامة قد سلمت بأهمية ضمان الدعم المتبادل وتجنب الازدواجية بين التقييم والمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشير أيضا إلى التقييمات الجارية الأخرى ذات الصلة بالعملية المنتظمة وإلى أهمية إجراء دراسة استقصائية بشأن التقييمات التي أجريت مؤخرا والجارية.

٢٩ - كذلك، ذُكر أن الدورة الثانية ينبغي أن ترمي أيضا إلى كفالة اتساقها مع جميع العمليات الأخرى ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات، وتعزيزها المتبادل لتلك العمليات. واقتُرح، كخطوة ملموسة، عرض التقييم على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه المقبل

في عام ٢٠١٦. وأشارت عدة وفود أيضاً إلى أن استخدام قياسات موحدة يمكن أن يساعد على تفادي الازدواجية وتحسين الاتساق.

٣٠ - وكان هناك توافق عام في الآراء على أن النظر في الدروس المستفادة من الدورة الأولى للعملية المنتظمة ينبغي أن يتواصل بهدف تنفيذ الدورة الثانية، بوسائل تشمل دعوة الدول الأعضاء والمراقبين والمشاركين الآخرين في الفريق العامل إلى الإسهام في ذلك بوسائل منها إرسال آرائهم خطيا إلى الأمانة، وعقد اجتماع واحد أو أكثر من الاجتماعات المفتوحة غير الرسمية، وتوجيه طلب إلى المكتب بأن يبلغ الفريق العامل بالآراء الواردة في اجتماعه السابع، وأن يعمم تلك المعلومات قبل انعقاد ذلك الاجتماع.

٣١ - وذُكر أن الدول الأعضاء لم تكن تدرك جيدا خلال الدورة الأولى للعملية المنتظمة أن هذه العملية ستزداد صعوبة في سيرها قدماً. وأُشير أيضاً إلى الصعوبات التي واجهها المكتب، ولا سيما في الجزء الأخير من الدورة الأولى. وشدد عدد من الوفود على أن من المجدي أن يتوافر في المستقبل قدر من الاستمرارية في فريق الخبراء وفي المكتب، لا سيما بالنسبة للرئيسين المشاركين، وكذلك زيادة مشاركة المكتب، منذ بدء الدورة.

٣٢ - وفي ذلك الصدد، اتُفق على أن تطلب المشورة من الأعضاء الذين عملوا في فريق الخبراء في الدورة الأولى، وعلى أن تُستعرض الرسائل المرفقة بهذا التقرير، أثناء النظر في الدروس المستفادة قبل انعقاد الاجتماع السابع للفريق العامل.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، طُلب من أمانة العملية المنتظمة إعداد قائمة بالمعلومات المتاحة عن التقييمات التي أجريت مؤخرا والتقييمات الجارية وغيرها من العمليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي ذات الصلة بالعملية المنتظمة، لتقديمها إلى المكتب في موعد غايته نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦. وذكر أن المساعدة التي تقدمها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ستكون فعالة في ذلك المسعى.

٣٤ - وفيما يتعلق بتمويل الدورة الثانية، أشارت وفود إلى أن الدورة الأولى للعملية المنتظمة قد عقدت في ظل وجود معوقات كبيرة من حيث الموارد البشرية والمالية (انظر الفقرة ٢١)، ونظرت في السبل المختلفة التي يمكن بها توفير التمويل للدورة الثانية. وشملت الاحتمالات التي ذُكرت تمويل الدورة الثانية تمويلا كاملا عن طريق مخصص في الميزانية العادية أو من خلال الجمع ما بين الميزانية العادية والتبرعات. وأيدت عدة وفود دعوة فريق الخبراء إلى زيادة الموارد التي تقدم إلى الأمانة من أجل مساعدة العملية المنتظمة. وطُلبت معلومات عن المعوقات المتعلقة بالميزانية التي تواجهها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بوصفها أمانة العملية المنتظمة.

٣٥ - ورأى الفريق العامل أن الاحتياجات الإجمالية من الموارد للدورة الثانية للعملية المنتظمة يجب أن تُعدّ قبل انعقاد الاجتماع السابع للفريق العامل الجامع، عقب عقد اجتماعات مفتوحة غير رسمية مع الدول الأعضاء والمراقبين والمشاركين الآخرين في الفريق العامل بشأن تنفيذ الدورة الثانية.

٣٦ - وفيما يتعلق بعملية التعيينات في مجموعة الخبراء، وأوجه القصور التي بيّنها منسقا فريق الخبراء، سلمت وفود بوجود أوجه القصور، وأشارت إلى أهمية معالجة عملية التعيين عن طريق المجموعات الإقليمية من أجل التعجيل بالعملية. ورأى أحد الوفود أنه قد يلزم اعتماد آلية لتبسيط العملية الحالية، أو اعتماد عمليات مختلفة. وفي ذلك الصدد، شدد وفد آخر على أن اتسام العملية بالوضوح والشفافية والتنظيم أمر أساسي لنجاح الدورة الثانية. وأيدت عدة وفود تعيين جهات اتصال وطنية. ورحب بعض الوفود بمقترحات فريق الخبراء المتعلقة بإمكانية اتباع عملية إلكترونية في المستقبل لإحالة أسماء المرشحين لمجموعة الخبراء، من أجل تيسير الحصول على معلومات عن المرشحين.

٣٧ - وفيما يخص المشاركة في مجموعة الخبراء، كرر أحد الوفود الإعراب عن الشواغل التي أشار إليها فريق الخبراء فيما يتعلق بالمشاركة المحدودة لخبراء في تخصصات معينة، لا سيما علم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

٣٨ - وذُكر أن اهتمام العلماء بالمشاركة في الدورة الثانية سيتوقف على مستوى تعميم نتائج الدورة الأولى في الأوساط العلمية وعلى عامة الجمهور. ورئي أيضا أن تتاح وثائق موجزة للجمهور الأوسع نطاقا وواضعي السياسات.

٣٩ - وذكر أحد الوفود أن الدول قد مُنحت الفرصة للتعليق على مسودة التقييم الأولى ولالتماس إيضاحات من فريق الخبراء، ولكنها لم تُمنح فرصا مماثلة بالنسبة للمسودة الثانية، لا سيما فيما يتعلق بالمواد التي أضيفت حديثا. وذكر وفد آخر أنه يدرك ضرورة ضمان استقلالية التقييم العلمية، ولكن قد يلزم تفاعل إضافي بشأن التعليقات من أجل معالجة شواغل الدول.

٤٠ - وأُشير إلى أن بعض المستعرضين الأقران قد وجدوا أن عملية استعراض الأقران تتسم بالتعقيد بسبب وجود فروق في جودة الفصول وكذلك، في بعض الحالات، بسبب عدم ورود ما يبين كيف أُخذت تعليقاتهم في الحسبان. وذُكر أيضاً أن من غير الواضح ما إذا كانت جميع الفصول قد خضعت لاستعراض تقني علمي صارم قبل عرضها على الدول الأعضاء لاستعراضها. وفي ذلك الصدد، أُعرب عن رأي مفاده أن من اللازم أن تتسم عملية

استعراض الأقران بطابع رسمي أكبر، وبقدر أكبر من التنظيم والشفافية، وربما تستفيد من النظم القائمة المستخدمة في إدارة أعمال التحرير.

٤١ - وأشارت عدة وفود إلى دعوة فريق الخبراء إلى عقد حلقات عمل إقليمية، وأعربت عن تأييدها لفكرة أن تبدأ المرحلة المقبلة بعقد حلقات من هذا القبيل. وأشير إلى أن حلقات العمل الإقليمية تضم العلماء والمحامين وواضعي السياسات وغيرهم، وتوفر مؤشرا يبيّن كيف يمكن لمجالات الخبرة الفنية المختلفة أن تسهم في أعمال العملية المنتظمة، وبخاصة في الدورة الثانية. وأشار بعض الوفود إلى أن بناء القدرات هو أحد الأهداف الأساسية للعملية المنتظمة وأن حلقات العمل قد ساعدت في ذلك المضمار.

٤٢ - وشُدد على أهمية عقد حلقات عمل لأفرقة الصياغة، لتتيح لأعضائها الاجتماع وجهًا لوجه، ربما في بداية مرحلة الكتابة وفي منتصفها. وذُكر أن حلقات العمل الإقليمية يمكن أن تساعد على تجنب التداخل بين الفصول. وفي ذلك الصدد، أُشير إلى ضرورة تحديد نطاق كل فصل من الفصول لتفادي التكرار، وإلى وجوب أن تُدرج في العمليات المقابلة إجراءات موحدة لتوجيه الكُتّاب، ومراقبة الجودة، وإدارة أعمال التحرير، واستعراض الأقران.

٤٣ - وأشار أحد الوفود إلى مجالات التقييم التي كانت البيانات الموجودة بشأنها غير كافية أو لم تستكشف بشكل كامل. وسلط وفد آخر الضوء على الحاجة إلى مواصلة النظر في تحليل الثغرات، في حين اقترحت عدة وفود استخدام التقييمات الإقليمية استخداماً شاملا وعلى نطاق واسع من أجل تجنب التداخل وضمان الاتساق بين التقييمات الإقليمية وأعمال الدورة الثانية. واقترح أحد الوفود اتباع نظام إبلاغ يعتمد على قاعدة بيانات تشمل المؤشرات والبيانات الرئيسية لتيسير نجاح العملية المنتظمة في الأجل الطويل. وشُدّد على أهمية تحديد مؤشرات تمثل خط الأساس وتتسم بالاتساق وإمكانية المقارنة فيما بينها في جميع المناطق، وتتيح التكامل وتقييم الاتجاهات بشكل متسق في الدورات المقبلة.

٤٤ - وشددت عدة وفود على أن الدورة الثانية للعملية المنتظمة ينبغي أن تكون أكثر توجّهاً نحو السياسات؛ وعلى وجوب صياغة تقييمات لاحقة لتيسير وضع السياسات على جميع المستويات الجغرافية. وفي ذلك الصدد، رحّبت عدة وفود بفكرة أن تُحدَّدَ، من منظور سياساتي، أولوياتٌ معينة، من بين القضايا المختلفة التي تواجهها البيئة البحرية. وأُعرب عن رأي مفاده أن التقييمات ينبغي أن تكون ذات صلة بالسياسات لا أن تفرض سياسات.

٤٥ - وسلط أحد الوفود الضوء على دعوة فريق الخبراء إلى زيادة التنسيق فيما بين الوكالات. وفي ذلك الصدد، أعربت بعض الوفود المراقبة عن أملها في الحصول على دور

أوضح وأوسع في المستقبل، يتجاوز مجرد تلقي دعوة من الجمعية العامة لتقديم الدعم للعملية المنتظمة. وأُشير إلى أن الوكالات التقنية في منظومة الأمم المتحدة تملك قدرا كبيراً من المعلومات والخبرات المفيدة التي لم تُستخدم بما يحقق أقصى تأثير لها. وأشار وفد مراقب إلى أنه شرع في إعداد تقرير عالمي عن علوم المحيطات سينشر في عام ٢٠١٧، يمكن أن يساعد على توفير معلومات يُسترشد بها في وضع استراتيجية لبناء القدرات في إطار العملية المنتظمة.

اعتماد التوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين

٤٦ - فيما يتعلق بالنظر في التوصيات، كان هناك توافق في الآراء على أن التوصيات المتعلقة بالاحتياجات الفورية من الموارد من أجل العملية المنتظمة ستُقدّم بدون المساس بالمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار التي تبدأ في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وبدون اقتراح منح أولوية لعمل الشعبة.

٤٧ - وبناء على المناقشات الآنفة الذكر، اعتمد الفريق العامل مجموعة من التوصيات (انظر الفرع الثاني). وأوصى الفريق العامل بأن يُعقَد اجتماعه المقبل في عام ٢٠١٦.

٤٨ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ، أحال الرئيسان المشاركان هذا التقرير والتوصيات إلى رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة.

ثانيا - توصيات الفريق العامل المخصص الجامع المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين

٤٩ - يوصي الفريق العامل المخصص الجامع الجمعية العامة بأن:

(أ) ترحب مع التقدير بالتقييم البحري المتكامل العالمي الأول وتقر موجزه؛

(ب) تسلم بأهمية التقييم البحري المتكامل العالمي الأول، بما في ذلك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تسلّم مع بالغ التقدير بالعمل الذي قام به أعضاء فريق الخبراء[٢] طوال مدة الدورة الأولى للعملية المنتظمة، ولا سيما العمل المتعلق بالتقييم؛

(٢) أعضاء فريق الخبراء هم: المنسقان: لورنا إنيس (بربادوس) وألان سيمكوك (المملكة المتحدة)؛ ومانويل يوانس أجاوين (السودان)، وأنجيل س. ألكالا (الفلبين)، وباتريسيو برنال (شيلي)، وهيلكونيدا ب. كالومبونغ (الفلبين)، وبيمان اغتسادي أراغي (جمهورية إيران الإسلامية)، وشون أو. غرين (جامايكا)، وبيتر هاريس (أستراليا)، وعثمان كيه كامارا (سيراليون)، وكونيو كوهاتا (اليابان)، وإنريك مارشوف (الأرجنتين)، وجورج مارتن (إستونيا)، وبياتريس بادوفاني فيريرا (البرازيل)، وتشول بارك (جمهورية

(د) تقرّ أيضا مع بالغ التقدير بالعمل الذي يقوم به أعضاء مجموعة الخبراء الذين ساهموا في إعداد التقييم؛

(هـ) تقرّ مع التقدير بالدعم الذي قدمته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بوصفها أمانة العملية المنتظمة، خلال الدورة الأولى للعملية المنتظمة؛

(و) تقرّ أيضا مع التقدير بالدور الهام الذي يؤديه مكتب الفريق العامل المخصَّص الجامع وتشكر أعضاء المكتب لما قدَّموه من توجيه خلال فترة ما بين الدورتين؛

(ز) تعرب كذلك عن تقديرها للمنظمات التي ساهمت في الدورة الأولى للعملية المنتظمة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لما قدماه من دعم تقني وعلمي ولوجستي ومالي؛

(ح) تؤكد أهمية إطلاع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط العلمية وعامة الجمهور على التقييم، وتطلب إلى أمانة العملية المنتظمة أن تتيح التقييم على موقعها الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي للتقييم العالمي للمحيطات، وأن تضطلع بأنشطة أخرى بهدف التوعية بالتقييم؛

(ط) تشجع الدول على المراعاة التامة للتقييم بوصفه جزءا من عمليات شتى من قبيل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار وتدعو المنظمات الحكومية الدولية المعنية إلى القيام بذلك، وتقرُّ بالدور الداعم الذي يؤديه التقييم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ي) تشير إلى أهمية ضمان أن تدعم التقييمات، كتلك التي يجري إعدادها في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والعملية المنتظمة، بعضها البعض وتتجنب التكرار الذي لا داعي له، وإلى أهمية أخذ التقييمات في الاعتبار على الصعيد الإقليمي؛

(ك) تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، بما يشمل أعضاء المكتب، والمراقبين، والمشاركين الآخرين في الفريق العامل، وفريق الخبراء، وأمانة العملية المنتظمة، بشأن الدروس المستفادة من الدورة الأولى للعملية المنتظمة، وبضرورة مواصلة النظر في تلك المسائل خلال فترة ما بين الدورتين؛

كوريا)، ورولف أنطوان بابيت (سيشيل)، وجيك رايس (كندا)، وأندرو روزنبرغ (الولايات المتحدة الأمريكية)، ورينيسون روا (كينيا)، وجوشوا ت. توهومواير (أوغندا)، وساسكيا فان غايفر (بلجيكا)، وجوينغ وانغ (الصين)، ويان مارسين فيسلافسكي (بولندا).

(ل) تحيط علما مع التقدير بالمساهمات، بما في ذلك المساهمات العينية، التي قُدمت من أجل حلقات العمل، والموقع الشبكي، وتقديم الدعم إلى أعضاء فريق الخبراء؛

(م) تحيط علما أيضا مع التقدير بالمساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات بغرض دعم عمليات الدورة الخمسية الأولى وخلال المدة التي تستغرقها أعمال العملية المنتظمة، مع إعرابها عن قلقها لصعوبة جمع الأموال الكافية للعملية المنتظمة؛

(ن) تحيط علما بالمعوقات الكبيرة من حيث الموارد البشرية والمالية التي أجريت في ظلها الدورة الأولى للعملية المنتظمة؛

(س) تذكِّر بقرارها أن يركز نطاق العملية المنتظمة، في الدورة الأولى، على وضع خط أساس وأن يمتد هذا النطاق ليشمل، في الدورات اللاحقة، تقييم الاتجاهات؛

(ع) تطلق الدورة الثانية للعملية المنتظمة؛

(ف) تطلب إلى المكتب مواصلة النظر في الدروس المستفادة من الدورة الأولى للعملية المنتظمة بهدف تنفيذ الدورة الثانية، ويشمل ذلك دعوة الدول الأعضاء، والمراقبين، والمشاركين الآخرين في الفريق العامل، عن طريق الرئيسين المشاركين، إلى المساهمة بإرسال آرائهم خطيا إلى المكتب وعقد اجتماع مفتوح غير رسمي واحد أو أكثر مع الدول الأعضاء، والمراقبين، والمشاركين الآخرين في الفريق العامل، وتطلب إلى المكتب أن يبلغ الفريق العامل في اجتماعه السابع بالآراء التي وردت، وأن يعمِّم المعلومات مقدما قبل انعقاد الاجتماع السابع؛

(ص) تطلب إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد الاجتماع السابع للفريق العامل في عام ٢٠١٦ بهدف تقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن متابعة التقييم، وعن تنفيذ الدورة الثانية للعملية المنتظمة، بما في ذلك ميزانيتها ومدتها، وأي تعديلات قد تكون ضرورية في ضوء الدروس المستفادة من الدورة الأولى، بما في ذلك فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، قبل نهاية الدورة السبعين، مع المراعاة التامة للمناقشات بشأن الدروس المستفادة وطريق المضي قدما؛

(ق) تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يستعرض الاحتياجات من الموارد للدورة الثانية للعملية المنتظمة وأن يقدم تقريرا إلى الدول الأعضاء قبل انعقاد الاجتماع السابع للفريق العامل؛

(ر) تطلب إلى أمانة العملية المنتظمة أن تعد، مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالميزانية، قائمة بالمعلومات المتاحة بشأن التقييمات والعمليات الأخرى التي أُجريت مؤخرا

والجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ذات الصلة بالعملية المنتظمة، وأن تقدم تلك القائمة إلى المكتب في موعد غايته نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦؛

(ش) تقررّ أن يواصل تنسيق اجتماعات الفريق العامل طوال مدة الدورة الثانية رئيسان مشاركان يمثلان البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، يُعيِّنهما رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية؛

(ت) تطلب إلى الأمين العام أن يدعو رؤساء المجموعات الإقليمية إلى تشكيل فريق خبراء يكفل فيه توافر الخبرة الفنية المناسبة والتوزيع الجغرافي، ويضم ٢٥ خبيرا كحد أقصى وما لا يزيد عن ٥ خبراء من كل مجموعة إقليمية، طوال مدة الدورة الثانية للعملية المنتظمة، مع مراعاة استصواب وجود قدر من الاستمرارية، ووفقا لاختصاصات فريق الخبراء[٣]؛

(ث) تدعو الأفراد الذين عملوا في فريق الخبراء خلال الدورة الأولى للعملية المنتظمة أن يقدموا المشورة، حسب الاقتضاء، إلى المكتب والفريق العامل إلى حين تعيين فريق الخبراء من أجل الدورة الثانية؛

(خ) تنظر في الاحتياجات الفورية للشعبة من الموارد، بوصفها أمانة العملية المنتظمة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتطلب إلى الأمين العام، تحقيقا لتلك الغاية، أن يعرض هذه الاحتياجات على الجمعية العامة.

(٣) انظر A/67/87، المرفق الثالث.

المرفق الأول

جدول أعمال الاجتماع السادس للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية — الاقتصادية

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - إقرار جدول الأعمال.

٣ - تنظيم الأعمال.

٤ - تقرير المكتب.

٥ - النظر في التقييم البحري المتكامل العالمي الأول، بما في ذلك موجزه.

٦ - النظر في الدروس المستفادة من التقييم.

٧ - النظر في طريق المضي قدما للعملية المنتظمة.

٨ - اعتماد التوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اختتام الاجتماع.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة من منسقي فريق الخبراء إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص الجامع

الدروس المستفادة من الدورة الأولى للعملية المنتظمة

١ - لقد طلبتما منَّا، عندما اجتمعتما بفريق الخبراء المعني بالعملية المنتظمة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أن نكتب إليكما موجز للآراء التي أعرب عنها الفريق وقتئذ بشأن الدروس المستفادة أثناء إعداد التقييم العالمي الأول للمحيطات.

٢- ونحن نعتقد، بوجه عام، أن ترتيبات الفريق العامل، ومكتبه، وفريق الخبراء، ومجموعة الخبراء، كانت هي الهيكل العام الصحيح. غير أن هناك نقاطا عديدة تتطلب تحسينات، لا سيما في توفير موارد داعمة.

الفريق العامل ومكتبه

٣ - يتعين أن يتبع الفريق العامل ومكتبه، بوصفهما الهيئتين المسؤولتين عن إدارة العملية المنتظمة، نهجا متسقا. فبادئ ذي بدء، حدثت تغيرات متكررة نسبيا في تعيين الرئيسيْن المشاركين للفريق العامل. وكان معنى ذلك هو ضرورة الاستمرار في جلْب رئيسين مشاركين جديدين لتسريع وتيرة العملية. ولقد أصبح الوضع أفضل بكثير نظراً إلى أنكما وفرتما الاستقرار في هذين الدورين. ومع أنه لا مفر من أن تكون هناك دائما حالات يحدث فيها تغيّر مع تطور الوضع الوظيفي للأشخاص المعيَّنين، نعتقد أن ثمة مبررات قوية تدعو إلى تعيين الرئيسين المشاركين لعدة سنوات في كل مرة، بدلا من تعيينهما سنة بعد سنة.

فريق الخبراء

٤ - تبين لنا أن فريق الخبراء، الذي يضم ما يزيد قليلا عن ٢٠ عضوا، قد تمكَّن من استحداث نهج متماسك لأداء المهام التي أُسندت إليه، وأن الأعضاء الذين يمثلون خلفيات مختلفة جدا كانوا قادرين على التعاون في العمل، وأن اجتماعات فريق بذلك الحجم كان مقدورا على إدارتها. ولذلك، نعتقد أن تكوين الفريق بحيث يضم خمسة أعضاء من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس كان نهجا سليما، ونؤيد استمرار العمل به. ونظرا للطريقة التي تطورت بها ترتيبات العملية المنتظمة، كان لا بد من إعادة تعيين فريق الخبراء

عدة مرات. ولحسن الحظ، فإن ذلك لم يؤد إلى عدم الاستمرارية على الإطلاق. إلا أنه سيكون من المفيد في الدورة الثانية أن يجري تعيين الفريق لكامل الدورة منذ البداية.

٥ - وكان هناك عيب لوحظ هو أن إحدى المجموعات الإقليمية لم تعين مجموعة أعضائها الخمسة الكاملة: ولو فعلت، لكان ذلك قد ساعد على تأمين ثلاثة أعضاء إضافيين لإنجاز العمل.

٦ - ونحن نقترح إيلاء مزيد من الاهتمام مستقبلا للتوازن في الخبرات داخل الفريق. فبالنسبة إلى التقييم العالمي الأول للمحيطات، كان يستحسن الاستعانة بمزيد من الخبرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المرجح أن تبرز الحاجة إلى ذلك في الدورة الثانية من العملية المنتظمة. وخلال الدورة الثانية، سيلزم أيضا تحقيق توازن بين ضمِّ أعضاء جدد والحفاظ على قدر من الاستمرارية عن طريق الإبقاء على بعض الأعضاء من المجموعة الحالية. وتحقيق التوازن بين تلك الاحتياجات المختلفة لن يكون مباشرا عند اقترانه بتعيينات مستقلة من المجموعات الإقليمية الخمس. ومن الممكن أن يساعد تقديم المكتب مشورة على تحقيق التوازن المطلوب.

٧ - ومن الضروري أن يكون بمقدور أعضاء الفريق أن يلتزموا بالعمل. فهناك ثلاثة من الأعضاء لم يتمكنوا من حضور أي اجتماعات للفريق. ولقد قدم أولئك الأعضاء الثلاثة بعض المساهمات عن طريق البريد الإلكتروني ولكن مساهماتهم كانت محدودة للغاية. وهناك ثلاثة أعضاء غيرهم في الفريق لم يتمكنوا من الحضور إلا بشكل متقطع بسبب ارتباطهم بالتزامات أخرى، وأدى ذلك أيضا إلى الحد من المساهمات التي كان بوسعهم تقديمها.

٨ - وبرزت أيضا مشاكل في حضور عضو آخر في الفريق واجه صعوبات في الحصول على التأشيرات اللازمة لحضور الاجتماعات في نيويورك. وكانت نتيجة تلك الصعوبات أنه لم يحضر أربعة اجتماعات. ويُعزى ذلك جزئيا إلى أن رسائل الدعوات الرسمية لعقد الاجتماعات كان لا يمكن أن تُوجَّه إلا في موعد قريب نسبيا من مواعيد انعقاد الاجتماعات، لأنه لم يكن من الممكن ضمان التمويل اللازم للسفر في وقت مبكر.

٩ - وهذه المشكلة المتمثلة في عدم وجود إشعار كاف بانعقاد الاجتماعات كان معناها أيضا أن هناك أعضاء آخرين اضطروا إلى عدم حضور بعض الاجتماعات لأن مواعيدها التي اختيرت في نهاية المطاف تعارضت مع التزاماتهم القائمة. وبرزت أيضا بعض الصعوبات لعدم الإشعار المسبق بانعقاد الاجتماعات نتجت عن العمليات الداخلية لبعض الإدارات، التي تتطلب إشعاراً قبل عدة أسابيع من أجل الإذن بطلبات السفر.

١٠ - وبوجه عام، كانت حكومات البلدان المتقدمة النمو التي اختير منها أعضاء في الفريق مستعدة لضمان تغطية تكاليف سفر أولئك الأعضاء وإقامتهم. غير أن المشاكل المتعلقة بذلك قد تفسر غياب بعض الأعضاء عن بعض الاجتماعات التي عقدها الفريق.

١١- ويبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من التفكير في هذه الجوانب لضمان توافر الموارد بوضوح في وقت مبكر جدا، بحيث يتسنى إصدار الدعوات الرسمية في الوقت المناسب.

مجموعة الخبراء

١٢ - لقد صودفت مشاكل كبيرة في تنظيم مجموعة الخبراء. وكانت مجموعة الخبراء تشكل عنصرا أساسيا في إعداد التقييم العالمي الأول للمحيطات، لكننا نعلم أن الكثيرين من المرشحين شعروا أن حماسهم لم يلق ما يستحقه من التقدير. ونتيجة لذلك، فقد أولئك الأفراد اهتمامهم.

١٣ - وقد نشأ جزء كبير من المشكلة من الآلية المختارة لترشيح أعضاء المجموعة. فقد اقتضت أن تقدم الدول ترشيحاتها من خلال بعثاتها في نيويورك، التي قدمتها بعدئذ إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار عن طريق المجموعات الإقليمية. وفي بعض الحالات، لم تكن البعثات تفهم العملية، وتأخر بالتالي تقديم الترشيحات. وإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى المجموعات الإقليمية رؤسائها (الذين كانوا يتغيرون شهريا) فهم للعملية، وكانوا يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بدورهم. وعلى سبيل المثال، في إحدى المجموعات الإقليمية، تبين في نهاية الأمر أن البعثة التي تتولى رئاسة تلك المجموعة كانت قد وضعت مجموعة كبيرة من أوراق الترشيحات في خزانة ونسيتها. وفي مجموعة إقليمية أخرى، اعتُبرت الترشيحات في البداية جزءا من عملية الانتخابات العادية وأوقفت بغرض إجراء مفاوضات كجزء من تلك العملية.

١٤ - وتسببت الطريقة التي قُدمت بها الترشيحات في حدوث مشاكل أيضا. فقد قُدم معظم استمارات التاريخ الشخصي لأعضاء المجموعة إلى الشعبة في شكل وثائق ورقية. وأدى ذلك إلى عدم التمكن من البحث من خلال الاستمارات عن الأشخاص الذين لهم منشورات في مجالات محددة تحسب لهم إلا عن طريق البحث اليدوي الشاق، وهو ما لم يتوافر للموظفين وقت لإنجازه. ويتعين إنشاء نظام إلكتروني فعال للترشيحات، يرتبط بنظام الاتصالات اللاحقة بين فريق الخبراء وأعضاء المجموعة.

١٥ - وأدت أيضا المشاكل المتعلقة بالموقع الشبكي التي تناقش أدناه إلى تعذر العودة إلى المرشحين لعضوية المجموعة طوال معظم السنة. وذلك جعل العديد من الخبراء يشعرون أن

التقييم العالمي الأول للمحيطات ليس جديا، وجعلهم بالتالي غير راغبين في تخصيص وقت وجهد له.

١٦ - وتبين أن الاتصالات مع أعضاء المجموعة صعبة. فقد طلب إليهم، بطبيعة الحال، أن يقدموا عناوين بريدهم الإلكتروني، لكن الرسائل الموجهة إليهم لم تلق ردودا في كثير من الأحيان. ويبدو أن أسباب ذلك كانت تشمل حدوث تغيرات في عناوين البريد الإلكتروني لم يجر الإبلاغ عنها أو عدم تسجيل التغيرات في سجل الموقع الشبكي، وكذلك تحويل رسائل البريد الإلكتروني إلى ملفات الرسائل غير المرغوب فيها، وعدم الاهتمام. وقد كانت محاولة ملاحقة الخبراء الذين لم يردوا أمرا بالغ الصعوبة، لأنها كانت تتطلب إرسال رسالة من الشعبة إلى البعثة المعنية في نيويورك، التي كانت تحيلها عندئذ إلى وزارة الخارجية في العاصمة ثم إلى الهيئة التي كانت تتولى ترشيح الخبراء، قبل أن تحظى الرسالة بأي فرصة للوصول إلى الخبير. ولو كانت الحكومات قد استطاعت تعيين جهة اتصال وطنية من أجل تيسير الاتصال بأعضاء المجموعة لكان ذلك قد أفاد.

الموارد

١٧ - لم يجر قط على نحو مناسب تناول مسألة الموارد اللازمة لتنفيذ التقييم العالمي الأول للمحيطات بفعالية. وقد دعيت الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات مرارا إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض. وقدمت بعض الدول مساهمات بدون ممارسة ضغط إضافي عليها، وأفضت الجهود التي بذلها المنسقان والشعبة إلى تقديم بعض المساهمات الإضافية.

١٨ - وقد طلب الرئيسان المشاركان إلى فريق الخبراء في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إعطاء فكرة عن الموارد التي ستلزم. وأعدت فكرة عن الميزانية. ولم تكن تلك ميزانية حقيقية، بل تقديرا حسابيا عاما لإعطاء فكرة ما عن نوع الدعم المالي الذي يمكن أن يلزم ونطاقه. ولم تعمم فكرة الميزانية على الفريق العامل إلا بعد عدة شهور، ولم تناقش إطلاقا. وكان يتعين تخصيص الموارد الوحيدة التي جمعت للصندوق الاستئماني من أجل تغطية تكاليف حضور أعضاء من البلدان النامية اجتماعات الفريق.

١٩ - وقد ترتبت على عدم وجود التزام واضح بتوفير الموارد مجموعة واسعة من العواقب. ومن بين تلك العواقب ما يلي:

(أ) أنه أوجد لدى العديد من الأشخاص الذين جرى الاتصال بهم لدعوتهم للمشاركة اعتقاد بأن العملية برمتها غير جدية، واعتقادا بأن أي وقت أو جهد كان يمكن أن يكونوا على استعداد لتخصيصه لها سيذهب سدى لذلك؛

(ب) أنه جعل من الصعب التبكير بتحديد مواعيد اجتماعات فريق الخبراء؛

(ج) أنه جعل من المستحيل شراء المعلومات التي لم تكن متاحة إلا من قواعد البيانات التي تتطلب الدفع، مثل معلومات منظمة السياحة العالمية؛

(د) أنه جعل من المستحيل تنظيم اجتماعات لأفرقة الصياغة؛

(هـ) أنه فرض ضغطا كبيرا على منسقة من المنسقين، لأنه لم يكن من الممكن دفع أموال إلى حكومة بلدها لتسمح لها بتخصيص حصة محددة من وقتها للعمل اللازم.

أفرقة الصياغة

٢٠ - كان من الواضح منذ البداية أنه سيكون من الضروري الاستعانة بخبراء في مجالات مختلفة كثيرة لاستكمال الخبرة المتوافرة لدى فريق الخبراء. ولكن بعد أن جرى تشكيل مجموعة الخبراء، تبين أن من الصعوبة البالغة في حالات كثيرة تعبئة خبراء من المجموعة للانضمام إلى أفرقة صياغة الفصول. ولا شك في أن ذلك كان يعود، من ناحية، إلى فقدان الحافز على النحو المبين أعلاه، ويعود أيضا، من الناحية الأخرى، إلى أنه مع استعداد كثيرين من أعضاء المجموعة للعمل كمعلقين أو مستعرضين أقران، فإن قليلين كانوا مستعدين للانضمام إلى أفرقة الصياغة لإعداد المسودات.

٢١ - وفي إحدى الحالات، على سبيل المثال، دعي الخبراء الـ ٨٣ المرشحون لعضوية المجموعة الذين أبدوا اهتماما بالموضوع إلى تحديد ما إذا كانوا يرغبون في المشاركة بصفة عضو في فريق الصياغة أو معلق أو مستعرض أقران، فلم يستجب إلا ٢٢ خبيرا، أعرب ٦ منهم فقط عن استعدادهم أن يكونوا أعضاء في فريق الصياغة. أما الخبراء الاثنا عشر الذين أعربوا عن استعدادهم أن يكونوا معلقين لاستعراض مسودة النص قبل أن تستعرضه الدول وقبل استعراض الأقران فلم يقدم إلا ٧ منهم تعليقات.

٢٢ - ويتضح من ذلك أنه سيلزم بذل جهد أكبر بكثير في الدورة الثانية لإقامة اتصالات مع أعضاء مجموعة الخبراء والحفاظ عليها. ومن المرجح أن يتطلب ذلك موظفين متفرغين.

٢٣ - ولم تكن توجد أيضا أي أموال للإنفاق على اجتماعات أفرقة الصياغة. وأسفرت الجهود التي بذلها فريق الخبراء عن عرض قدمته الصين لتوفير أموال لتغطية تكاليف اجتماع واحد، ولكن معوقات مختلفة أدت إلى استحالة الاستفادة من ذلك العرض.

٢٤ - وقدم من شاركوا في أفرقة الصياغة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إفادة عن الفوائد الجمة المتأتية من التمكن من ترتيب عقد اجتماعات لأفرقة الصياغة. فذلك لا يتيح إجراء مناقشة أعمق بكثير جدا مما يمكن تحقيقه عن طريق تبادل رسائل البريد الإلكتروني فحسب، بل يشجع أيضا الخبراء الأقل ثقة بأنفسهم (لا سيما عندما لا تكون اللغة الإنكليزية لغتهم الأصلية) على أن يكونوا مستعدين للمشاركة.

الاتصالات

٢٥ - لقد اتُفق منذ البداية على أن العملية المنتظمة تحتاج إلى موقع شبكي لإجراء الاتصالات مع أعضاء مجموعة الخبراء ومع عامة الجمهور. ومن خلال المساعي الحميدة التي بذلتها أستراليا والنرويج وقاعدة بيانات الموارد العالمية أريندال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جُمعت الموارد اللازمة لإنشاء ذلك الموقع الشبكي. وللأسف، حدث تأخير لفترة طويلة بين الاتفاق على إنشاء الموقع الشبكي وتوفير الموارد ووجود الموقع الشبكي فعليا. ويعزى ذلك التأخير إلى الحاجة إلى وضع اتفاقات رسمية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والنرويج وقاعدة بيانات الموارد العالمية أريندال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المركز القانوني للموقع الشبكي. وعلى النحو الموضح أعلاه، ربما أسهم ذلك التأخير في انعدام الحماس لدى أعضاء المجموعة.

٢٦ - وكان هناك قدر كبير من الحرص في اختيار برنامج Editorial Manager كنظام برنامج حاسوبي لإدارة نصوص الفصول والتواصل مع مجموعة الخبراء. ومع ذلك، ولأسباب مختلفة، ترتبط إلى حد كبير بعدم ملاءمة النظام تماما للتعامل مع النصوص أثناء الصياغة والتنقيح وعدم توافر الموارد لتدريب أعضاء فريق الخبراء على استخدام البرنامج، كانت مساهمة النظام في العمل تقل كثيرا عما كان مأمولا.

٢٧ - ولم يحقق نظام مستقل قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل الاتصالات بين أعضاء فريق الخبراء نجاحا كبيرا. ففي البداية، استُخدم نظام الأمم المتحدة QuickR. وتبين أن ذلك النظام بطيء في الاستخدام، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنه كان يتطلب تنزيل قدر كبير من البرامجيات كلما قام شخص بالدخول. وقد استعيض عن ذلك النظام بنظام UNite Connections، الذي تبين أيضا أنه صعب الاستخدام. وفي نهاية المطاف، تبين أن الطريق الأكثر فعالية هو استخدام البريد الإلكتروني العادي وخدمة Dropbox المجانية. وسيلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لتوفير طريقة أكثر فعالية للاتصال بين أعضاء فريق الخبراء تمكنهم من العمل بشكل جماعي لإنجاز نفس الوثيقة.

حلقات العمل

٢٨ - نظمت ثماني حلقات عمل إقليمية دعما للعملية المنتظمة، استضافتها أستراليا، وبلجيكا، وشيلي، والصين، وكوت ديفوار، وموزامبيق، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي. ونجحت حلقات العمل تلك في نشر المعلومات عن العملية المنتظمة، وفي تجميع معلومات مفيدة لاستخدامها في التقييم العالمي الأول للمحيطات. ومن ثم، ساهمت الحكومات المضيفة مساهمات هامة في العملية المنتظمة. وكان يمكن أن تقدم حلقات العمل مساهمة أكبر حتى من ذلك لو كان قد قدم لها دعم أكبر من الأمانة. وبذلت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار قدرا كبيرا من الجهد في تنظيم حلقات العمل، لكنها لم تتمكن من توفير ما يكفي من الموظفين لضمان متابعة جيدة حقا. وعلاوة على ذلك، وبما أن حلقات العمل بدأت قبل وقت طويل من إنشاء مجموعة الخبراء، لم تكن ثمة روابط فعالة بين المجموعة وحلقات العمل، وهو ما قلل من فعالية حلقات العمل. ولو كان قد تسنى إدراج أعضاء المجموعة بصورة منتظمة ضمن من حضروا حلقات العمل لكان ذلك أمرا مفيدا.

الأمانة

٢٩ - عُيّنت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أمانة للعملية المنتظمة. ولما كان يتعين استيعاب تلك المهمة في حدود الموارد الموجودة لدى الشعبة، فقد كانت هناك قيود على الدعم الذي يمكن أن تقدمه. ومع أن أعضاء فريق الخبراء كان عليهم أن يقوموا بصياغة الورقات وتسجيل الاستنتاجات لاجتماعاته، استطاعت الشعبة أن تقدم مساعدة في ذلك الصدد قرب النهاية. وكان الدعم التقني والعلمي الذي أمكن تقديمه لفحص المسودات، والعثور على المواد وضمان الاتساق محدودا. وكان هناك أيضا افتقار إلى القدرة على ضمان الوفاء بالمواعيد النهائية.

٣٠ - وبذلت جهود للحصول على تبرع ببرامجيات ما لإدارة المشاريع لتيسير رصد التقدم المحرز. غير أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح. وتبين أن استخدام برنامج Editorial Manager لذلك الغرض ليس عمليا، نظرا لأنه يركز على المراحل اللاحقة من إدارة المنشورات. ولم تكن هناك موارد لشراء برامجيات تجارية مناسبة لإدارة المشاريع.

الاتصالات مع الأوساط العلمية وعامة الجمهور

٣١ - على الرغم من إنشاء الموقع الشبكي وإدراج الكثير من المعلومات عن التقييم العالمي الأول للمحيطات فيه، لم تتوافر الموارد اللازمة لجعله وسيلة فعالة للتواصل مع الأوساط

العلمية وعامة الجمهور. ولم تتوافر أيضا موارد لإقامة نظم للاتصال عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وقد قوض غياب أساليب التواصل هذه ضمان الالتزام من الأوساط العلمية ومن عامة الجمهور.

٣٢ - وحتى الآن، لم يتسن إيجاد سُبل لإبلاغ الحكومات والأوساط العلمية وعامة الجمهور بنتائج التقييم العالمي الأول للمحيطات. وإيجاد سُبل الإبلاغ تلك يمثل خطوة أساسية إذا كان المراد عدم تبديد الإنجازات التي حققها التقييم.

التوصيات

٣٣ - لقد طلبتم إلينا تقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين الدورة الثانية للعملية المنتظمة. ويقترح فريق الخبراء ما يلي:

(أ) يلزم أن تظهر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بالعملية المنتظمة، من خلال القيام بما يلي:

'١' النظر بجدية في المعلومات المقدمة في التقييم العالمي الأول للمحيطات، ووضعها في الاعتبار عند صنع القرارات؛

'٢' إتاحة الموارد المناسبة للدورة الثانية للعملية المنتظمة.

وإذا لم يُظهَر الالتزام بهاتين الطريقتين، سيكون من الصعب حشد الحماس للدورة الثانية في الأوساط العلمية البحرية؛

(ب) تتمثل خطوة أولى بالغة الأهمية لعقد الدورة الثانية في إطلاع الحكومات والأوساط العلمية وعامة الجمهور على نتائج الدورة الأولى. ولن يكفي مجرد تعميم مذكرة شفوية على البعثات الموجودة في نيويورك، وإتاحة الاطلاع عليها على الموقع الشبكي، ونشرها من خلال مطبعة جامعة كيمبريدج. فهناك حاجة إلى بذل جهد متضافر لجذب الاهتمام إليها، لا سيما من خلال تقديم عروض إيضاحية في الاجتماعات والمؤتمرات العلمية المناسبة. وسيلزم توفير أموال للتمكن من القيام بذلك.

(ج) ثبت أن الهيكل العام للفريق العامل والمكتب وفريق الخبراء ومجموعة الخبراء يعمل على نحو ما يرام ولكن سيكون من المفيد ما يلي:

'١' أن تكون لدى الرئيسين المشاركين للفريق العامل ومكتبه القدرة على الالتزام بالعمل لعدة سنوات؛

’٢‘ أن يكون لدى فريق الخبراء ضمان للاستمرارية في تكوينه طيلة الدورة؛

(د) كان الأسلوب الحالي لتعيين فريق الخبراء لا بأس به ولكن سيكون من المفيد ما يلي:

’١‘ أن تكون مجموعة الأعضاء الكاملة وهي ٢٥ قد عُينت؛

’٢‘ أن يكون هناك تمثيل أكبر للخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين إلى جانب خبراء العلوم البحرية والبيئية؛

’٣‘ أن يكون هناك توازن بين التعيينات الجديدة في الفريق واستمرارية التعيينات التي كانت موجودة في الدورة الأولى.

وإسداء المشورة من المكتب للمجموعات الإقليمية في الجمعية العامة كان يمكن أن يساعد في تحقيق البندين الفرعيين ’٢‘ و ’٣‘.

(هـ) إن كان لا بد من وجود منسقين لفريق الخبراء، ينبغي أن يتاح لأي منسق يعمل على أساس التفرغ الوقت الكافي الذي يتحرر فيه من عمله ذلك لكي يضطلع بأعمال التنسيق؛

(و) ينبغي الحفاظ على مجموعة الخبراء، ولكن ينبغي بذل جهود من أجل توضيح التزامات أعضائها إزاء العمل، وتحسين الاتصالات معهم، وإبقائهم على علم بآخر التطورات؛

(ز) سيكون من المهم بدء العمل في مرحلة مبكرة جدا من الدورة الثانية من أجل سد بعض الثغرات في المعارف، ووضع خطوط أساس كمية، وتحسين أساليب التقييم المتكامل؛

(ح) ينبغي أن تكون هناك جولة مبكرة من حلقات العمل الإقليمية، يشترك فيها أعضاء من مجموعة الخبراء، وينبغي أن تمكِّن من إجراء حوار بشأن ما أنجزه التقييم العالمي الأول للمحيطات، وبشأن كيفية تنظيم الأعمال الوارد بيانها في البند (هـ)؛

(ط) ينبغي تحسين أساليب الاتصال بين أعضاء فريق الخبراء ومع أعضاء مجموعة الخبراء، وكذلك مع كل من الأوساط العلمية وعامة الجمهور. وهذا يعني أن الموقع الشبكي ينبغي أن يعيَّن له مدير، وأن وجود وسائط التواصل الاجتماعي ينبغي أيضا تطويره. وسيكون من المفيد أيضا النظر في تسمية جهات اتصال وطنية؛

(ي) ينبغي تعزيز الأمانة لكي تتمكن من تقديم الدعم التقني والعلمي فيما يتعلق بالأعمال المبينة في البند (هـ)، وتتمكن من ضمان المتابعة الصحيحة لحلقات العمل الإقليمية، وتتمكن من تطوير وسائل الاتصال؛

(ك) ينبغي اتخاذ ترتيبات في الدورة الثانية لعقد اجتماعات مجموعات صغيرة من الخبراء تعمل في مشاريع محددة أو تعد عناصر من أجل التقييم العالمي الثاني للمحيطات. وفي حالة الاستعانة بأفرقة للصياغة في الدورة الثانية، ينبغي عقد اجتماعات لبعض تلك الأفرقة على الأقل؛

(ل) ينبغي إتاحة موارد من أجل شراء حق الوصول إلى قواعد البيانات التجارية والنشرات الدورية وغير ذلك من المنشورات التي لا تتاح فيها المعلومات بالمجان.

(توقيع) لورنا إنيس
(توقيع) ألان سيمكوك

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من منسقيّ فريق الخبراء إلى الرئيسَيْن المشاركين للفريق العامل المخصص الجامع

١ - في نهاية آب/أغسطس، طلبتم منا عن طريق أمانة العملية المنتظمة أن نعرض، خلال اجتماع الفريق العامل المخصص الجامع في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، تقييمات نتائج ونواتج الدورة الأولى التي يجريها فريق الخبراء بعد التقييم، بما في ذلك ما يتعلق بالتقييمات المقبلة، وبناء القدرات، والاحتياجات من الموارد، وتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات، واستراتيجيات الاتصالات، والاحتياجات في مجال التوعية.

٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، وبناء على طلبكم، وجهنا إليكم رسالة خطية لنبين وجهات نظر فريق خبراء العملية المنتظمة بشأن الدروس المستفادة من تنفيذ الدورة الأولى للعملية المنتظمة من حيث الإجراءات المتبعة والترتيبات العملية التي وُضعت. وضمَّنّا تلك الرسالة بعض المقترحات المتعلقة بتحسين العملية في الدورات المقبلة. وقد عممتم تلك الرسالة على المشاركين في الفريق العامل بدون المقترحات المرفقة بها، لأن مكتب الفريق العامل لم يكن قد نظر فيها.

٣ - وتغطي تلك الرسالة الجوانب الداخلية لسير عمل العملية المنتظمة، وليس لدى فريق الخبراء ما يضيفه إلى تلك الرسالة بشأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بالإجراءات والترتيبات العملية والاحتياجات من الموارد ذات الصلة.

٤ - أما هذه الرسالة، التي تعتمد على تشاور سريع لفريق الخبراء، فهي تمضي لتعالج الجوانب الخارجية الإضافية للعملية المنتظمة التي ذكرتموها في آخر طلب منكم. ومن هذه الجوانب تفعيل الأغراض الأساسية لإجراء تقييم متكامل منتظم للبيئة البحرية على أفضل وجه، وهو تقييم يغطي المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والوسائل الكفيلة بتشجيع عمليات التبادل بين العلوم والسياسات (بما في ذلك تعزيز ”بروز“ القضايا)، والخطوات اللازمة لبناء القدرات الضرورية لتحليل القضايا، ووضع السياسات العامة وتنفيذها، وتشجيع إيجاد فرص عمل في مجال التكنولوجيات الجديدة والمستدامة.

٥ - ويمكن تحديد مجموعتين مستقلتين من القضايا. أولا، هناك مسألة كيفية التعامل مع ناتج الدورة الأولى. وثانيا، هناك مسألة محور تركيز الدورة الثانية (والدورات المقبلة).

٦ - وفيما يتعلق بمسألة كيفية التعامل مع ناتج الدورة الأولى، شددنا في رسالتنا الأولى على أنه مهما كانت الفوائد الخارجية التي تريد الجمعية العامة والدول أن تجنيها من التقييم البحري المتكامل العالمي الأول، هناك أيضا وظيفة داخلية أساسية ينبغي النظر فيها، وهي:

الإبقاء على التزام خبراء البيئة البحرية بدعم الدورات المقبلة للعملية المنتظمة والمشاركة فيها. ونحن نرى أن الطريقة التي تراعي بها الدول والمنظمات الحكومية الدولية التقييم الأول سيكون لها أثر كبير في هذا الصدد. فإذا لم يول اهتمام كبير على الصعيد الدولي للتقييم العالمي الأول للمحيطات و لم تُتخذ إجراءات واضحة في ضوئه، سيتردد خبراء الشؤون البحرية كثيرا في تكريس وقت وجهد للدورات المقبلة.

٧ - وعلى الرغم من أن هذه المسألة ''الداخلية'' ذات أهمية، فإن الجوانب ''الخارجية'' أهم بكثير. وعلى النحو المبيَّن في الجزء الأول (الموجز) من التقييم العالمي الأول للمحيطات، تواجه محيطات العالم ضغوطا كبيرة على العديد من الجبهات المختلفة في آن واحد. ومن اللازم اتخاذ إجراءات متضافرة إذا كان المراد ألا تقوّض تلك الضغوط، فرادى ومجتمعة، قدرة المحيطات على دعم رفاه الإنسان وحفظ التنوع البيولوجي.

٨ - ونحن نقترح أن يكون من بين سُبُل التشجيع على هذه الإجراءات المتضافرة قيام الجمعية العامة بتوجيه انتباه الوكالات المتخصصة والبرامج في منظومة الأمم المتحدة إلى التقييم العالمي الأول للمحيطات، ودعوتها إلى إبلاغ الجمعية بالكيفية التي تعالج بها برامجُ عملها الجارية القضايا التي جرى تحديدها وبالتغييرات التي قد تود النظر فيها في ضوء التقييم.

٩ - وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان إجراء تحليل لأي ثغرات في معالجة التحديات المبينة في التقييم العالمي الأول للمحيطات التي تندرج ضمن مجال عمل مختلف الوكالات المتخصصة والبرامج. ولعل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات هي أفضل منتدى لإجراء تحليل للثغرات من هذا القبيل، بيد أن وجود بعض المساهمات الخارجية قد يفيد أيضا.

١٠ - وعندئذ، قد توفر الردود الواردة من الوكالات المتخصصة والبرامج، إلى جانب تحليل الثغرات، الأساس الذي تعتمد عليه الجمعية العامة في استعراض الحالة واتخاذ أو اقتراح أي إجراءات قد تكون مستصوبة. وربما تتمكن العملية التشاورية غير الرسمية من أداء دور في التحضير لهذه المناقشات في الجمعية.

١١ - وكجانب آخر من جوانب المسألة ''الداخلية'' المتمثلة في الإبقاء على التزام خبراء الشؤون البحرية، أشرنا في رسالتنا المؤرخة أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أن عقد جولة أخرى من حلقات العمل الإقليمية أمر مستصوب. فقد اجتذبت حلقات العمل الإقليمية الكثير من الاهتمام على الصعيد المحلي، ومن الممكن أن توفر تلك الحلقات تعليقات إيجابية للغاية. وستتيح حلقات العمل المقبلة، إضافة إلى توجيهها مزيداً من الاهتمام إلى التقييم العالمي الأول للمحيطات، فرصا لمناقشة الدورة المقبلة للعملية المنتظمة في ضوء نتائج التقييم وحلقات العمل السابقة.

١٢ - ويمكن أيضا أن تؤدي جولة حلقات العمل الإقليمية المذكورة أعلاه دورا هاما في الجانب ''الخارجي''، بشرط ألا تقتصر حلقات العمل الإقليمية على طائفة متنوعة بما يكفي من خبراء الشؤون البحرية (في مجالي علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية على حد سواء) بل تضم أيضا واضعي السياسات. فمن شأن ذلك أن يتيح لواضعي السياسات وخبراء الشؤون البحرية التعاون في القضايا ذات الأهمية للمنطقة. ويكون هذا التعاون ذا أهمية إذا أسفر التقييم العالمي الأول للمحيطات عن اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد الإقليمي، وإذا زادت من قيمته الدورات المقبلة للعملية المنتظمة. وسيتعين تعديل المبادئ التوجيهية لحلقات العمل التي وافق عليها الفريق العامل وأقرتها الجمعية العامة إذا كان المراد اتباع ذلك النهج.

١٣ - وقد كان أحد العناصر الهامة في التقييم العالمي الأول للمحيطات هو تحديد الثغرات في المعارف وفي القدرات (وما يتصل بذلك من فرص بناء القدرات ونقل التكنولوجيا) لأغراض التقييم والإدارة على السواء. لذلك يبدو من المهم أن تولي عملية المتابعة اهتماما خاصا لمهمة معالجة تلك الثغرات. ويمكن أن تكون القائمة الأولية لبناء القدرات التي تعدها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أساسا مفيدا لهذه المهمة. ويبدو أن ثمة حاجة إلى تنسيق الإجراءات الرامية إلى سد الثغرات الموجودة في مجال جمع المعلومات وبناء القدرات، من أجل كفالة القدر الكافي من التغطية وتفادي التداخل. وللوكالات المتخصصة والبرامج في منظومة الأمم المتحدة دور هام يجب أن تؤديه في هذا الصدد، ويمكن أن يكون فريق مشترك بين الأمانات يتشكل من الوكالات المتخصصة والبرامج، مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، منتدى مفيدا للتنسيق. ويبدو من المناسب توجيه طلبات محددة إلى هذه المنظمات لاتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

١٤ - وفيما يتعلق بمسألة الطريقة التي ينبغي أن تدار بها الدورة الثانية، أوصى الفريق العامل، في عام ٢٠٠٩، بأن يكون الغرض من الدورة الأولى هو توفير خط أساس. ولذلك السبب، فإن المخطط المتفق عليه للتقييم العالمي الأول للمحيطات كان يرمي إلى ضمان أن يسفر عن استعراض شامل ومتسق. ومن ثم تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للدورات المقبلة في دراسة الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بخط الأساس ذلك.

١٥ - وتيسيرا لذلك، نقترح معالجة القضايا الأربع التالية:

(أ) أولا، حيثما وجدت منظمات إقليمية تعنى بالبحار، نرى أنه ينبغي توثيق علاقتها بالعملية المنتظمة. وحيثما كانت التقييمات الإقليمية مناسبة، ينبغي تعزيز العمل على الصعيد الإقليمي من أجل إعداد تقييمات إقليمية باستخدام منهجية مشتركة، وذلك باعتبارها مساهمات في الموجز التجميعي العالمي. وتلك المنهجية ينبغي، في جملة أمور، أن

تشجع على إجراء تقييمات إقليمية من أجل تحديد التغييرات التي لوحظت مقارنة بالتقييم العالمي الأول للمحيطات. وعندما يكون من المناسب إجراء تقييمات وطنية فحسب، يمكن دعوة الدول إلى اتباع نُهُج مماثلة. وعلى ذلك الأساس، يمكن أن تبدأ الدورة الثانية استنادا إلى مجموعات التغيرات المحددة، بدلا من أن تضطر إلى تحديد التغيرات من نقطة البداية. فمن شأن ذلك أن يتيح تخصيص المزيد من الجهد لتحقيق تكامل التقييم؛

(ب) ثانيا، استنادا إلى الاستعراض المنهجي المقترح للثغرات، ينبغي أن تتناول التقييمات الإقليمية أيضا المواد والإجراءات التي من شأنها أن تسد الثغرات المعرفية التي جرى تحديدها في التقييم العالمي الأول للمحيطات؛

(ج) ثالثا، يستتبع تركيز العملية المنتظمة على بناء القدرات وجوب اتباع نهج متسق في الإبلاغ عن التقدم المحرز في بناء القدرات تحديدا؛

(د) رابعا، نُذكِّر الفريق العامل بأنه فيما يخص الدورة الأولى، كان النهج المتفق عليه الذي أقرته الجمعية العامة هو تنظيم التقييم بحسب خدمات النظم الإيكولوجية، وبحسب الأنشطة البشرية، وكذلك (في إطار التنوع البيولوجي) بحسب فئات الأنواع وبحسب الموائل على السواء. وينبغي للهيئة التي يتقرر أن تتولى قيادة الخبراء في الدورة المقبلة أن تركز الجهود في البداية على تبسيط الهيكل من أجل تعزيز تكامل التقييم الثاني ككل وجوانبه المتصلة بالسياسات.

١٦ - وبعبارة أخرى، يمكن تنظيم الدورة الثانية على نحو يجعلها تعالج عددا قليلا نسبيا من المواضيع ذات الأولوية العالية من منظور السياسات. وبالنسبة لتلك المواضيع، يمكن تصميم التقييم على نحو يجعله يقيّم الاتجاهات في مجال المقاييس الرئيسية التي برزت منذ التقييم العالمي الأول للمحيطات، وعوامل التغيير الشاملة لعدة قطاعات، والثغرات التي كُشف عنها أثناء التقييم العالمي الأول للمحيطات وبعده. وإذا حُدد محور تركيز الدورة الثانية تحديدا سليما، فإنها قد تتطلب جهدا أقل وتسفر عن إعداد وثيقة أكثر إيجازا.

(توقيع) لورنا إنيس
(توقيع) ألان سيمكوك